مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 226-235، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

التنمية الزراعية المستدامة في محافظة الحسكة
(دراسة جغرافية)

صالح عبد السلام حسين
قسم الجغرافية، كلية التربية الأساسية، جامعة دهوك، اقليم كردستان ــ العراق

(تاريخ استلام البحث: 30 تشرين الاول، 2017، تاريخ القبول بالنشر: 13 آذار، 2018)

الخلاصة

تكتسب التنمية الزراعية أهميتها من أهمية وحيوية القطاع الزراعي الذي تعمل فيه. ذلك القطاع الذي يعد حقل الانتاج الأول والمصدر الأساسي للتراكم رأس المال وتحرير القوى العاملة الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو بالوقت نفسه المصدر الأساسي لمد الصناعات الوطنية بما يحتاج إليه من المواد الخام الأولية خصوصا الصناعات التحويلية، كما انه يعتبر سوقا كبيرة لتصريف منتجاتها. لذا تعد التنمية الزراعية المقدمة الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة.

لقد انطلق البحث من إشكالية مفادها إن محافظة الحسكة منطقة غنية بإمكاناتها ومواردها وقد تحول إلى منطقة مستوردة للغذاء لسد حاجاتها من السلع الضرورية. ولم تعد قادرة على سد متطلبات الصناعة المحلية من المواد الخام الاولية. لذا جاءت فرضية البحث لتؤكد على ضرورة تبني المفاهيم المعاصرة للإصلاح الزراعي. وإعادة بناء العلاقات الإنتاجية واستخدام التقنيات المعاصرة لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة.

بناء على ماتقدم جاءت هيكلية البحث مكونة من ثلاثة مباحث أساسية وهي التنمية الزراعية(مدخل نظري). ومن ثم الواقع والتحديات التي تواجه التنمية في القطاع الزراعي. واخيراً الافاق المستقبلية لخيار التنمية الزراعية المستدامة.

الكلمات الدالة: التنمية (Development) التنمية الزراعية (Development Agricultural) التنمية المستدامة (Sustainable Development الاستدامة(Sustainable) التنمية الزراعية المستدامة (Sustainable Agricultural Development)

المقدمة

تقع محافظة الحسكة في أقصى الشمال الشرقي من سوريا ، بين دائرتي عرض(36,25 - 37,15)شمالاً، وبين درجتي طول (40,18-42,18)شرقاً، تعد موقعاً استراتيجياً مهماً بمثابة منطقة وصل بين ثلاث دول (سوريا–تركيا–العراق) ، تحدها تركيا شمالاً، ومحافظة الرقة غرباً ومن الجنوب دير الزور، ومن الشرق العراق. تبلغ مساحة محافظة الحسكة(23333)كم2[1]. انظر الخارطة رقم(1).

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 226-235، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

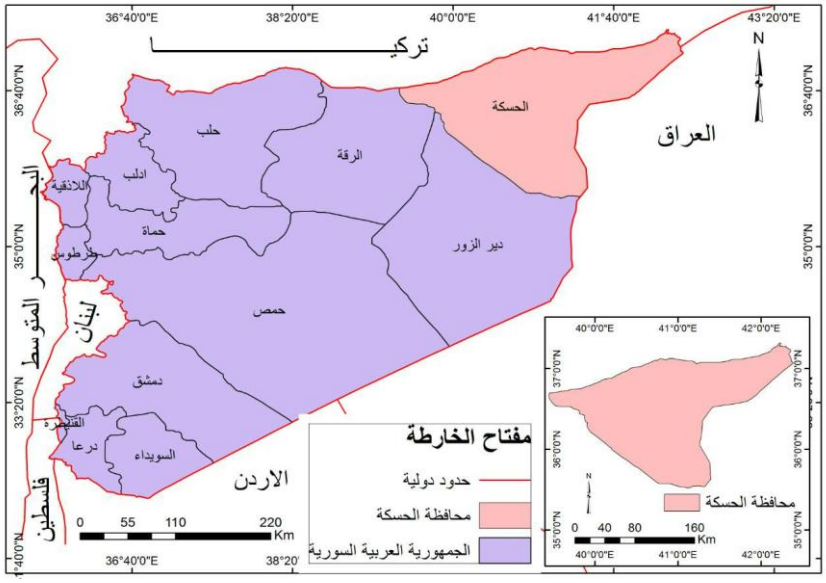

خارطة(1–1): موقع محافظة الحسكة بالنسبة الى سوريا ودول الجوار

المصدر عمل الباحث بالاعتماد على الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، دمشق،2015

تعد محافظة الحسكة من المناطق المهمة التي تتصف بامتلاكها العديد من الإمكانات التي يمكن أن تساهم في تحقيق قدر كبير من الإنتاج الزراعي، إذا ما استغلت بالطرق العلمية الصحيحة، حيث يعتمد الأساس الاقتصادي لمنطقة الدراسة بشكل كبير على القطاع الزراعي، فضلاً عن كونها الظهير الزراعي لسكان محافظات السورية الاخرى، نظراً لسعة المساحة الصالحة للزراعة والبالغة (1256120)هكتاراً[1] ، وتتميز منطقة الدراسة بتنوع المقومات الطبيعية والبشرية التي بالإمكان استثمارها وتسخيرها في مجال تنمية القطاع الزراعي التي من خلالها تفتح مجالات واسعة لخطط التنمية الاقتصادية.

من هنا جاءت هذه الدراسة (التنمية الزراعية في محافظة الحسكة دراسة جغرافية)، إذ تعد إحدى أهم الوسائل التي يمكن أن تساهم في التقليل من ظاهرة العجز الغذائي الناتج عن التضخم السكاني، وتركز سياسة التنمية الزراعية على أن تكون كافة الإمكانات والبرامج منظمة في برنامج موحدة للتنمية، لغرض تنمية القطاع الزراعي وإقامة المؤسسات لخدمة الإنتاج الموجه نحو السوق وتنظيم حيازة الارض وتحسين مستوى الدخل لدى السكان المحافظة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تقييم الموارد الطبيعية والبشرية في محافظة الحسكة على أساس أنها أهم مقومات التنمية الزراعية. لأن التطورات الاقتصادية الجارية في العالم الآن تستدعي إعادة تقييم لكل المراحل السابقة، للوقوف على جوانب القصور في أداء التطور الاقتصادي، وإعادة النظر في كل السياسات التنموية، وإجراء تقييم شامل لكل الموارد (الطبيعية والبشرية) لتحديد مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني والعمل على تلافي الخلل الحاصل في بعض القطاعات الاقتصادية، واعتماداً على ذلك توضع الخطط المناسبة للارتقاء باقتصاد المحافظة إلى درجة يمكنه معها مواجهة هذه التطورات.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى كشف وتحليل مقومات التنمية الزراعية وكيفية توظيفها بالشكل الذي يساعد على تحديد أهم التوجهات التنموية التي يمكن أن يكون عليها القطاع الزراعي من خلال وضع استراتيجيات مناسبة بما يضمن زيادة الرقعة الزراعية رأسياً وأفقياً، بما يحقق زيادة الانتاج باستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة و زراعة المحاصيل التي تتلاءم مع نوعية التربة والمناخ.

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 226-235، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

مشكلة البحث:

تتحدد مشكلة البحث بوجود مساحات زراعية واسعة صالحة للزراعة، ولكنها غير مستثمرة بطريقة صحيحة، وهي مهملة في جميع مقومات التنمية الزراعية، مما انعكس سلباً على تدهور مستوى الانتاج الزراعي فيها واهمال خطط التنمية التي تستثمر مثل هذه الاراضي الغنية بالموارد الطبيعية.

فرضيات البحث:

تفترض الدراسة وجود مساحات واسعة من الاراضي الزراعية في محافظة الحسكة ولم تستثمر بطريقة صحيحة.

كما تفترض الدراسة بأن عدم استثمارها بطرق علمية صحيحة يساهم في تدهور انتاجها من المحاصيل الزراعية، مما خلق مشكلة كبيرة انعكست على تدهور المستوى المعيشي وتدهور القطاع الزراعي في المحافظة.

مناهج البحث:استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي سيهدف الى جمع الحقائق والبيانات حول الظاهرة الجغرافية ويحاول تفسيرها تفسيراً وتحليلاً علمياً.

كما واتبع الباحث الأسلوب التحليلي الإحصائي لمعالجة البيانات وتحليل الخرائط، إضافة الى الاستعانة بالمنهج التاريخي، وذلك في تتبع تطور بعض التحولات المناخية والزراعية.

وتم استخدام المنهج المقارن، الذي سيوضح أوجه الشبه والاختلاف بين المناطق الادارية في المساحات الصالحة للزراعة والمزروع فعلاً على مستوى محافظة الحسكة.

واستعان أيضاً بالأسلوب الكمي في معالجة بعض البيانات وحساب المتوسطات الإحصائية ووضع الرسوم البيانية المرتبطة ببعض موضوعات البحث، أضف الى ذلك الاستعانة بالأسلوب الكارتوجرافي وتمثيل البيانات لأشكالها المناسبة وإسقاطها على خرائط لتسهيل فهمها وتأكيدها، إضافة الى استخدام بعض الصور الفوتوغرافية متنوعة تخص منطقة البحث.

المبحث الأول: التنمية الزراعية (مفاهيم نظرية)

اولا: التنمية الزراعية المستدامة:

وهي كافة الإجراءات التي تسهم في تطوير القوى المنتجة الزراعية من اجل احداث زيادة في الانتاج الزراعي الذي يسهم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الزراعية، إذن يكون المفهوم الأساسي للتنمية الزراعية هو التغير أو التحول من مستوى أقل للمردود والانتاجية الى مستوى أعلى، يكون بالمستطاع زيادته من خلال تطبيق برامج وأساليب وتقنيات ملائمة.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية الزراعية المستدامة هي مجموعة العمليات التي تهدف إلى تغيير البنيان الريفي والعلاقات الانتاجية للوصول الى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بهدف زيادة الانتاج الزراعي، وزيادة الدخل الحقيقي للفرد والتي تتحقق من خلال السياسات الاقتصادية، كالسياسة الزراعية والسعرية، فضلاً عن استخدام التقنية الحديثة التي تعمل على زيادة انتاجية الأرض[2]، وبالتالي يكون للزراعة الدور البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وحسب منظور منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، فإن التنمية الزراعية المستدامة هي إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها باستمرار[3].

ثانياً: أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

إن التنمية الزراعية المستدامة تعتمد على العامل البشري وقدراته ومهاراته المتقدمة في العملية الإنتاجية الزراعية وتعد التنمية الريفية الوجه الاخر للتنمية الزراعية، ومن هنا تبرز أهمية الخبرة والكفاءة والتدريب في عملية توسيع استثمار الأراضي الزراعية وزيادة إنتاجها كما ونوعا مما يؤثر في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتأمين الاحتياجات المستقبلية للأجيال الراهنة، ويمكن تلخيص تلك الاهداف بمايلي:

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 226-235، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

1- تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء.

إن المجتمعات الإنسانية تخضع لقانون التطور المتواصل من حيث زياد أعدادها ومن حيث تنوع ثقافاتها. الامر الذي يترتب عليه الازدياد المتواصل في الطلب على السلع الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية . لذا يصبح تأمين الغذاء الوظيفة الأولى في سلم الأولويات. وعى خلاف ذلك إن أي عجز في تلبية الطلب سوف يترتب عليه مزيداً من الواردات الزراعية من الدول الاخرى. والتي سوف يترتب عليه عجزاً في الميزان التجاري. ان تلافي هذا العجز مناطا بالقدرة على إنتاجه. ثم إن الغذاء لم يعد سلعة عادية خصوصا الحبوب، فلها منظور استراتيجي يقع في باب الامن الغذائي الذي يعد احد أدوات الحرب أثناء الازمات الاقليمية. لهذه الاسباب مجتمعة فان مهمة إنتاج الغذاء محليا تعتبر موقفاً وطنياً وانسانياً.

2- مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

يتكون الناتج المحلي الاجمالي من مجموع مساهمات القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي. وانسجاما مع أهمية القطاع الزراعي المتمثلة بحجم المساحة الجغرافية التي يمتد عليها وعدد السكان الذين يقطنونه والقوى البشرية العاملة فيه. إن انخفاض نسبة هذه المساهمة تؤدي الى إضعاف مستوى التراكم الرأسمالي الذي يعد ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة. (فالزراعة اليابانية على سبيل المثال كانت تمول ما نسبته80% من موازنة الدولة في الستينيات من القرن العشرين من خلال فرض الضرائب على المدخولات والاراضي الزراعية)[4].

3- مساهمته في رفع مستوى الدخل للسكان .

إن ثمار التنمية ينبغي ان يقطفها الناس الذين يعدون مادتها الأساسية. فهم هدفها وأداتها بالوقت نفسه. فالحياة في الريف يسودها الفقر المدقع والتخلف بكل أشكاله. فهي مرتعا للامية وانخفاض مستوى الخدمات الصحية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وتسرب اليافعين من مقاعد الدراسة. الامر الذي يجعل الريف متخلفا ليس فقط وفقا للمقاييس المادية، بل ومتخلفا اكثر وفقا للمقاييس الانسانية او التنمية البشرية. وعليه فان انعاش القطاع الزرعي سيكون لها الاثر على تنمية القوى البشرية في هذا القطاع . فيزداد وعيها وثقافتها وتتحسن صحتها فيزداد عطائها الانساني، فتتحقق بذلك إرادة التنمية.

4- تأمين متطلبات الصناعات التحويلية الخفيفة.

تعد الصناعات التحويلية الاستهلاكية الاساس لتنمية الاقتصاديات الدول النامية لأنها تحقق الترابطات الامامية والخلفية، على اعتبار انها مكمل اساسي للقطاع الزراعي الذي يعد المصدر الرئيسي لإمداد الصناعات التحويلية بما تحتاج إليه من المصادر الأولية لهذه الصناعات.

وعلى هذا الاساس لا ينبغي ان نتصور قيام صناعات غذائية محلية ناجحة بدون زراعة واسعة وكثيفة. مثلا فلا صناعات نسيجية متطورة بدون زراعة واسعة للمحاصيل الصناعية.

5- التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للحياة.

يعيش العالم اليوم مشكلة كبيرة بسبب تلوث بيئة الانسان، فالهواء أصبح عرضة لملوثات اشعاعية وغبارية والمياه اصبحت اكثر عرضة للتلوث بفضل اختلاطها بالمياه الثقيلة والنفايات الكيماوية ومصبات المنازل وكذلك التربة اصبحت معرضة الى الكثير من الملوثات التي تجعل منها بيئة غير صالحة لحياة الانسان. لذا فان التنمية الزراعية سيكون من أهم وظائفها إصلاح ذلك الخلل في البيئة.

المبحث الثاني: التنمية الزراعية (الواقع والتحديات)

لبيان واقع القطاع الزراعي وتشخيص التحديات التي تحول دون انجاز مهمة التنمية الزراعية. يقتضي مناقشة المقومات الاقتصادية التي تتحكم بهذا الواقع. وهي:

اولا: الاراضي الزراعية:

تبلغ مساحة محافظة الحسكة(23333كم)2. وإن الاراضي الصالحة للزراعة (1566008هكتار) أي ما نسبته 67.2% من المساحة الكلية للمحافظة[5] كما يتضح من الجدول (2-1) وان المستثمرة فعليا من تلك الاراضي حوالي (1562345هكتار)

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 226-235، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

أي مانسبته 67.1% من المساحة الكلية الى استثمار كامل للاراضي الصالحة للزراعة.

من الجدول تبين أن هناك مساحات واسعة صالحة للاستثمار الزراعي وبالامكان الاستفادة من هذه المساحة في التنمية الزراعية.

جدول(2–1) يبين نمطاستخدام الاراضي في محافظة الحسكة لعام 2017

نمط الاستخدام	المساحة	% من مساحة المحافظة
أراضي قابلة للزراعة	1566008	67.2
مستثمرة –	1561345	67.1
غير مستثمرة–	4663	0.2
ابنية ومرافق عامة	83501	3.6
اتهار وبحيرات	20607	0.9
أراضي صخرية	40488	1.8
مراع ومروج واراضي حراجية	622755	26.18

المصدر: مديرية زراعة الحسكة، المجموعة الاحصائية لعام 2017

ثانيا: الموارد المائية:

تعتمد ارضي محافظة الحسكة على مصادر المياه التقليدية المتمثلة في المياه السطحية لنهري الخابور ودجلة وروافدهما. وعلى مياه الامطار والمياه الجوفية وعلى السدود كما يتضح من **جدول**(2-2).

يتضح من الجدول (2-2) أن اكبر كمية من المياه السطحية الواردة كانت في سنة 2013 حيث بلغت 5.1 مليار م3 بينما اقل كمية في سنة 2010حيث بلغت 1.8مليار م3 . وإن متوسط الكميات الواردة خلال الفترة 3.4مليام3.

أما المياه الجوفية فهي المصدر الثاني لتلك الموارد .حيث تقدر بحدود 2,7مليارم3 سنويا وهي تغطي احتياجات مايقرب من 500 الف هكتار في اراضي محافظة الحسكة. ان مجموع الكميات السطحية والجوفية تكفي لزراعة 70%من المساحة المزروعة فعلا. بينما تعتمد النسبة المتبقية والبالغة 30% على الامطار وتسمى الزراعة البعلية.

ثالثا: الأيدي العاملة الزراعية:

تعد محافظة الحسكة من المحافظات الي تمتاز بارتفاع معدل النمو السكاني فيها. إذ يبغ 3.2% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع باقي المحافظات السورية. وتعتبر من المحافظات الفتيه من حيث تكوينه السكاني. حيث يمتاز بارتفاع نسبة الفئة الشابة من الفئات العمرية الأخرى. إن عدد السكان في الريفي قارب ثلثي سكان المحافظة.[5]

حيث تشير اسقاطات السكان لعام 2015الجدول (2-3) إن السكان في المحافظة يبلغ قرابة 1,4مليون نسمة. وان نسبة سكان الريف تبلغ 61,4%، لان محافظة الحسكة زراعية ومعظم سكانها يعيشون في الريف.

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 226-235، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

جدول(2-2) يبين مصادر المياه المتوفرة والقابلة للاستخدام للسنوات 2010-2015

السنة	المياه السطحية / مليارم3	المياه السطحية المسحوبة	مياه جوفية قابلة للسحب
2010	1.8	1.5	2,1
2011	2.7	2.0	2,1
2012	3.6	2.5	2.1
2013	5.1	3.3	3,1
2014	4.1	4.8	3,4
2015	2.8	3.5	2,1
المتوسط العام	3.4	2.9	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن مديرية الموارد المائية في الحسكة للسنوات 2010-2015، المتوسط العام من عمل الباحث

إن ميزان القوى العاملة يشير إلى أن نسبة القوى العاملة الزراعية إلى قوة العمل الاجمالية تبلغ 54% كما يتضح من الشكل(1-1).

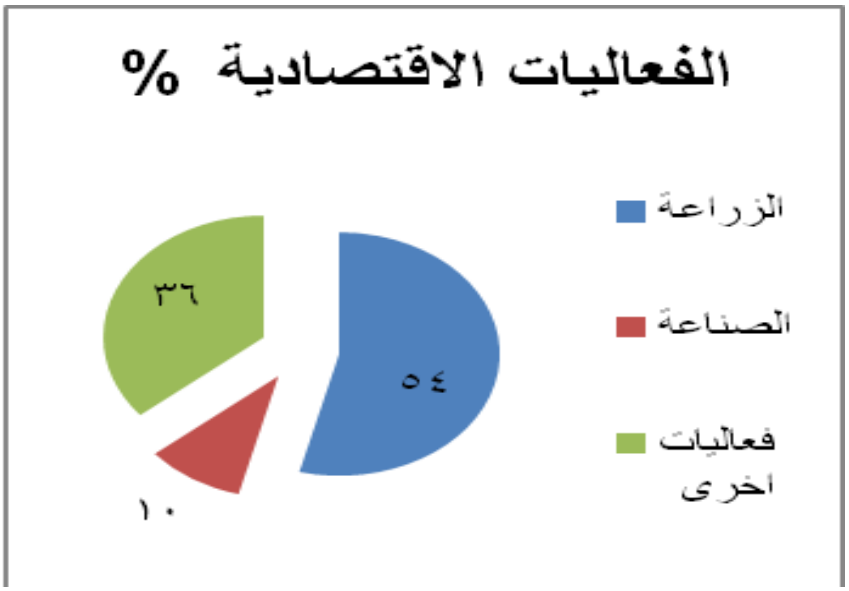

الشكل رقم (1- 1)-: يبن توزع قوة العمل حسب أوجه النشاط الاقتصادي لعام 2015%

المصدر:رئاسة مجلس الوزراء، المجموعة الاحصائية السنوية 2015

رابعا: المكننة الزراعية:

تعد المكائن الزراعية من اهم العناصر الضرورية لتطوير القطاع الزراعي لما لها من دور في رفع إنتاجية وحدة المساحة من الاراضي الزراعية ورفع إنتاجية العنصر البشري. إن الواقع العملي يشير إلى انخفاض اعداد هذه القوى الميكانيكية وبالتالي ضعف دورها في تطوير هذا القطاع. كما يبينه الجدول(2-4).

يتضح من الجدول اللاحق رقم(2-4) انه على الرغم من التطور الكبير في اعدادها فإنها ما زالت دون مستوى الحاجة الحقيقية. حيث يشير معيار نسبة المكائن إل وحدة المساحة الى وجود فجوة كبيرة بين الموجود الفعلي والحاجة الحقيقة. أن مؤشر الجرارات يشير إلى ان كل جرار يخدم 10هكتارا. وهذا يعني وجود عجزا في اعدادها لان المعيار الواقعي لعمل الجرارات في الظروف المتوسطة لا يتعدى 7هكتارا[6]، وكذلك الحال نفسه بالنسبة للحاصدات والمضخات.

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 226-235، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

جدول رقم (2–3)إسقاطات السكان في محافظة الحسكة لعام 2015(بالألف نسمة)

السنة	المجموع		الذكور	%	الاناث	%	سكان الريف	%	سكان الحضر	%
2015	1400		825	%58	575	%42	860	%61,4	590	%38,6

المصدر: قاعدة البيانات الاحصائية، منظمة الاغذية والزراعة، روما، ايطاليا، 2015

جدول (2–4) يبين تطور اعداد ونسب المكائن الزراعية بين عامي 2005و2010 (بالألف)

نوع الماكنة	2010	2016	نسبة الزيادة في اعدادها %	نسبة المكائن الى المساحة 10
الجرارات	8019	9321	86	1جرارات لك 10هـ
حصادات دراسات	1423	1876	75,8	1,1حصادة لكل 10هـ
مضخات	26465	31987	82,7	18,8مضخات لكل 10 هـ

المصدر، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المجموعة الاحصائية الزراعة للسنوات 2010و2016

خامسا: الحيازات الزراعية:

يعكس نوع الحيازة وحجمها مدى ارتباط الفلاح بأرضه. حيث يترتب على هذه العلاقة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. حيث تعرف الحيازة الزراعية على أنها وضع اليد على الارض وممارسة سلطة فعلية عليها من قبل الحائز بصفته مالكا او صاحب التصرف فيها. إن أنواع الحيازات الزراعية ثلاثة وهي الملكية الخاصة والاراضي المؤجرة واراضي الاصلاح الزراعي.

المبحث الثالث: الافاق المستقبلية لخيار التنمية الزراعية في محافظة الحسكة

منذ أن عرف الانسان الزراعة، سعى جاهدا لتطويرها، وحاول أيضاً قدر إمكانه قهر عامل الطبيعة المعرقلة للإنتاج الزراعي . فهو استطاع بفضل المكننة الحديثة، من اقامة المدرجات على المنحدرات الجبلية، وزرعها واثبات التربة لمنعها من الانجراف وتشييد السدود الضخمة على الانهار وشق القنوات[7].

وتمتلك محافظة الحسكة الجوانب الايجابية في الاستثمار الزراعي ومنها:

1-تنوع بيئاتها الزراعية2- توفر اليد العاملة 3-وجود التربة الخصبة 4- الاراضي السهلية الواسعة5- مصادر المياه المتنوعة...الخ

أولا: الارض والمياه:

إن عملية التوسع الافقي وادخال اراضي جديدة إنما يعتمد بالدرجة الاولى على مدى توفر المياه بالقدر الكافي. علما ان هذه المياه تخضع الى تجاذبات سياسية مع تركيا (دول المنبع) فهي بذلك ستكون تحت رحمة تركيا. وعليه لاغراض التخطيط يجب توافر كميات كافية للزراعة، وتحتاج المحافظة الى المصادر المائية المثلى لبناء الخطط الزراعية المستقبلية. واذا اخذنا بعين الاعتبار المقننات المائية التي تعبر عن الحاجة الحقلية الحقيقية للمياه من دون اسراف وهي متنوعة حسب نوعية الترب الزراعية اذا كانت رملية او طينية وحسب انواع المحاصيل الحقلية اذا كانت حبوب او بساتين او خضار. وحسب دجة التبخر وهي متباينة من منطقة لأخرى ضمن اراضي المحافظة. وبموجب العلاقات بين هذه المتغيرات السابقة يتضح ان المياه بشكلها الحالي من حيث كمياتها او طريقة استخدام الري التقليدي وهي ذات كفاءة قليلة تقدر بحدود 40-50% قادرة على ارواء الاراضي المنتجة فعلا. علما ان المزارع في محافظة الحسكة في اغلب الاحوال يسيء استخدام هذه الطريقة البدائية عندما لا يجري عمليات التسوية المطلوبة للأراضي ويترك عملية السقي بشكلها العفوي مما يؤدي الى تركز المياه في المناطق المنخفضة فيؤدي ذلك الى تغدقها ومن ثم تملحها في حين لا تحصل المناطق المرتفعة على كفايتها من المياه. وبذلك تهدر الارض

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 226-235، 2018
DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

والمياه معا . واذا اخذنا بعين الاعتبار امكانية استخدام وسائل الري الحديثة وهي الري بالرش والري بالتنقيط وهي ذات كفاءة تقدر بحدود 90%. سيكون بمقدور المياه الاراضي الزراعية المستثمرة الآن. فضلا عن وجود وسائل اخرى لتنمية الموارد المائية السطحية والجوفية.

ثانيا: القوى البشرية:

تبين من خلال المعلومات السابقة في البحث، بأن عدد سكان في منطقة الدراسة وتركيب العمري يتناسب وبشكل كير مع عملية التنمية الزراعية إذا أحسنت استخدامهم. وكل الدلائل تشير إلى خبرة الفلاحين في المنطقة ، لكن المنطقة بحاجة إلى مكننة وتقنيات أكثر لترشيد استخدام المياه وأيضا الايدي العاملة.

ثالثا: اعادة صياغة العلاقات الانتاجية على نحو افضل:

ان تجربة الاصلاح الزراعي في الحسكة تشير الى ان العلاقات القبلية والاسرية اصبحت هي البديل عن علاقات الانتاج الاقطاعية. وتفتت وضعف الانتاج وتخلف القطاع الزراعي . لذا اصبح من الضروري اعادة النظر بهذه العلاقات بموجب مقاسات المرحلة الراهنة. التي تشير الى ان الدولة قد اختارت اقتصاد السوق والاليات المنبثقة عنه. لذا وجب ان تكون علاقات الانتاج منسجمة معه ايضا. وهي علاقات الانتاج الرأسمالية والعمل على تحويل الحيازات الصغيرة الى حيازات كبرة من خلال تأسيس شركات رأسمالية زراعية او شركات مساهمة كلما كان ذلك ممكنا.

رابعا: توسيع حجم الاستثمارات الزراعية افقيا وعموديا:

يعد الاستثمار احد اهم مكونات الدخل القومي والمؤشر الاساسي لقياس قوة النشاط الاقتصادي... وهذا يتطلب توفير البنية الاستثمارية المناسبة لنمو الاستثمارات المحلية وتحسين فرص جذب الاستثمارات الاجنبية[8]. ان هذه الاستثمارات من شانها خلق فرص العمل الجديدة وادخال التقنية الحديثة .

خامسا:تطوير البنى التحتية في الريف من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وكهرباء وتنظيم قنوات الري وتطوير السدود وايصال الماء الصالح للشرب.

سادسا: اعتماد الزراعة الكثيفة وتبني التخصص في الانتاج الزراعي:

ان التخصص في الانتاج الزراعي يحقق الاستفادة من الظروف البيئية والاقتصادية والاستخدام الامثل للمكائن والمعدات الزراعية ويحقق الانتاج الكبير . كما انه يخفض نسبة الاستثمارات الرأسمالية المستخدمة لأغراض الانتاج بالمقارنة النسبية لمثل هذه الاستثمارات في حال تعدد اوجه النشاط الاقتصادي في المزرعة. كما ان التخصص يلعب دورا في رفع كفاءة العاملين وهو القاعدة الاساسية التي يقوم عليها تصنيع الانتاج الزراعي.

سابعا:تكامل الزراعة مع الصناعة:

من المهم ان يسيرا القطاعين الصناعي والزراعي في الاقتصاد الوطني على خطين متوازيين وبصورة تكاملية. ولا مجال للتنمية الصناعية إلا بالتنمية الزراعية . خصوصا الصناعات التحويلية ذات الصلة الوثيقة بالزراعة. وهنا من الاشارة الى التجربة الصينية التي ركزت على اعطاء الاولوية لتنمية الصناعة بينما احتلت الزراعة مكانة متأخرة غير انه بعد بضعة سنوات تبين انه لايمكن تحقيق تنمية صناعية في ظل تخلف الزراعة. هذا ما جعل الصين تدخل تغييرات هامة في الاولويات في المدى القصير. بحيث اعطيت الزراعة المكان الاول ثم الصناعات الاستهلاكية فالصناعات الرأسمالية.[9]

ثامنا: تمويل التنمية الاقتصادية:

تعتبر الزراعة مصدرا مهما لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي المصدر الاساسي للدخل القومي. حيث تشير التجربة اليابانية الى ان النمو الاقتصادي الكبير في الانتاج الزراعي هو الذي سمح بتحويل الفائض الاقتصادي المتحقق في الريف عبر ضريبة الدخل الزراعي لتنمية القطاع الصناعي. ان هذا التراكم الرأسمالي لا يمكن ان يتحقق إلا بتعديل الاهمية النسبية للإنتاج الزراعي في تكوين الناتج القومي الاجمالي . حيث تشير الدراسات الى ان قدرة القطاع الزراعي في المساهمة في تكوين الدخل القومي الاجمالي تصل الى 40% منه اذا ما توفرت له مستلزمات تطويره واعطي الاهمية التي يستحقها.[10]

DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هي الآتي:

1- تمتلك محافظة الحسكة الكثير من المقومات التي تساعد في التنمية الزراعية المستدامة كالموارد الارضية والمياه، والتربة، وبالإضافة الى القوى البشرية التي تعمل في القطاع الزراعي.

2- أظهرت الدراسة ان نسبة الاعلى للسكان كانت من نصيب القرى حيث بلغت حوالي 62%في القرى و38% في المدينة، لان القطاع الرئيسي في المحافظة هو القطاع الزراعي.

3- إن ميزان القوى العاملة يشير إلى أن نسبة القوى العاملة الزراعية إلى قوة العمل الاجمالية تبلغ 54% ، وهذا يشكل العامل المهم في وضع الخطط التنمية الزراعية المستدامة في اراضي محافظة الحسكة.

4- تواجه عمليات التنمية الزراعية المستدامة في محافظة الحسكة العديد من التحديات ، منها مناخية ومنها بشرية ، كالسياسة الزراعية وتفتت الحيازات وغيرها.

5- تبينت من خلال الدراسة ان هناك نقص في اعداد الاليات الزراعية بالمقارنة مع المساحة المستثمرة الزراعية في اراضي محافظة الحسكة.

6- تبين من خلال دراسة التنبؤ المستقبلي للمقومات التنمية الزراعية المستدامة في اراضي محافظة الحسكة، أن هذه المؤشرات (المقومات) تكون كفيل بوضع الحجر الاساس في عملية تطوير وتنمية القطاع الزراعي بشكل الامثل.

التوصيات

1- العمل على إجراء مسح دقيق ومتكامل للموارد الزراعية في المحافظة ، لبناء قاعدة بيانات زراعية متكاملة وعلى اساس المناطق الادارية لوضع خطط وبرامج تنموية زراعية مستدامة.

2- ضرورة العمل على زيادة عدد المكائن الزراعية الحديثة مما يساعد على زيادة الانتاجية والتقليل من الحاجة الى اليد العاملة وتخفيض تكاليف العملية الانتاجية.

3- تشجيع إجراء بحوث زراعية، وتطبيق نتائجها في المجالات الزراعية، وخاصة في بعض المناطق الجنوبية الشبه الجافة .

4- ضر ور ة استخدام تقانات الري الحديثة (الري بالرذاذ وبالتنقيط) للحفاظ على الموارد المائية .

5- نشر الوعي والمعرفة، واطلا ع الكوادر الزراعية على الطرائق الحديثة في الز راعية، وتطبيق فكرة الدورة الزراعية وتقوية فكرة المرشدين الزراعين.

6- اقامة صناعات غذائية تعتمد على مواد الخام الزراعية المتوفرة في ار اضي محافظة الحسكة.

7- الاهتمام بالثروة الحيوانية . لتامين السلع الغذائية من اللحوم الحمراء والبيض والاسماك واستخدم الاساليب العلمية الحديثة في تربية الحيوان والدواجن والاسماك، والربط بين الانتاج النباتي والحيواني، من خلال تشجيع المزارعين وتقديم القروض، ومستلزمات الثروة الرعوية الاخرى.

8- معالجة التنمية الزراعية المستدامة كجزء متكامل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المحافظة وفي سورية. وتحقيق المزيد من الترابط بين التنمية الزراعية وباقي الانشطة الاقتصادية.

الهوامش

(1) رئاسة مجلس الوزراء، المجموعة الاحصائية العامة لعام 2011.

(2) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، مديرية زراعة الحسكة لعام 2016.

(3) صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، 2000، ص197.

(4) فهمي، بشاي، نحو التنمية الزراعية المستدامة في سوريا، منظمة الاغذية والزراعة، روما،2004، ص24.

(5) سا لم، عبد المحسن، التنمية الزراعية ومتطلبات النهوض في الوطن العربي، مجلة الملتقى، مؤسسة أفاق للدراسات، العدد التاسع، 2008،ص127

(6) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، مديرية زراعة الحسكة، لعام 2017

(7) صالح، عبدالسلام حسين، التوزع الجغرافي لزراعة القمح وانتاجه في محافظة الحسكة، رسالة الماجستير، جامعة دمشق، 2011.

(8) سا لم، عبدالمحسن، اقتصاديات وادارة المكائن الزراعية، القاهرة، ص196.

DOI: https://doi.org/10.26682/hjuod.2018.21.1.11

[9] صالح، وهبي، أصول الجغرافية الزراعية، الناشر الباحث، دمشق، 2000ص111.

[10] سالم، عبدالمحسن، البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الاجنبية، مجلة جامعة الكوفة، العدد 8، 2008، ص155.

[11] سالم، عبدالمحسن، المداخل الاساسية للتنمية الاقتصادية، الجامعة المفتوحة، ليبيا،2000، ص167.

[12] اتحاد المصارف العربية، سوريا، تغيير، انفتاح، تطور، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد الخاص، 2004،ص21.

المصادر

- بشاي، فهمي، نحو التنمية الزراعية المستدامة في سوريا، منظمة الاغذية والزراعة، روما،2004
- خلف، يونس، ذاكرة الخابور، الحسكة بين الماضي والحاضر، دارالنور، دمشق، 1885
- خير، صفوح، التنمية والتخطيط الاقليمي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا،2000 .
- الدجاني، برهان، عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
- سعيد، ابراهيم، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب،188
- عبدالمحسن، سالم، اقتصاديات وادارة المكائن الزراعية، القاهرة.
- الفاضلي، بهجت علي، وآخرون، دراسات في الجغرافية التنمية، دار المعرفة الجغرافية، جامعة الاسكندرية،2001.
- موسى ، علي، المناخ والزراعة، دار دمشق، 1994.
- النجفي، سالم، التنمية الاقتصادية الزراعية، منشورات جامعة الموصل، موصل، 1987.
- وهبي، صالح أصول الجغرافية الزراعية، الناشر الباحث، دمشق،2000ص111.

SUSTAINABLE AGRICULTURAL DEVELOPMENT IN AL HASAKAH GOVERNORATE
(GEOGRAPHICAL STUDY)

ABSTRACT

The agricultural development acquired it is significance from the importance and vividly of the agricultural sector in which it works and moves. The agricultural sector is considered to be the main source for the capitation and liberate the man power at the same time the agriculture sector is the cardinal resource to support the local industries with the basic raw material and a wide market to process it is goods. Therefore the agricultural to development is considered to be the necessary first steps to accomplish the comprehensive development.